

Distr.
GENERAL

A/49/764
S/1994/1397
8 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٧٠ من جدول الأعمال
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نص البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية أذربيجان، حيدر علييف، في
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أمام قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة والأربعين
للجمعية العامة، في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدار غ. كوليف
الممثل الدائم

المرفق

البيان الذي أدلى به رئيس أذربيجان أمام قمة بودابست
لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتاريخ ٦ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٤

يعلق الشعب الأذربيجاني أهمية كبرى على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وينتظر الكثير من هذا الاجتماع. فقد كان لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٧٥ بهلسنكي تأثير إيجابي طويل الأمد على مسيرة الجهود الدولية. كما أن توقيع تلك الوثيقة كان من إرهاصات التحولات الكبرى التي شهدتها العالم خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تغيرت الخريطة السياسية للعالم، وخرجت إلى النور دول جديدة ذات سيادة أعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، من بينها بلادي - أذربيجان المستقلة.

وفي الوقت الحاضر، تزايد دور وأهمية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فأوروبا الجديدة - أي أوروبا بغير خطوط تقسيم أو مجالات نفوذ - بحاجة إلى تحسين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والحاجة ماسة إلى تنشيط أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وتحويله إلى أداة فعالة قادرة على توفير الدعم الفعلي لعمليات إحلال الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ووضع نهاية قاطعة للأعمال أو الخطط العدوانية التي يمكن أن تلحق الضرر بالدول الضتية المستقلة التي لم يقو عودها بعد، والمساعدة على استقرار الأوضاع في مناطق النزاعات داخل قارتنا، بحيث يصبح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إحدى دعائم البنيان الجديد للأمن الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن جمهورية أذربيجان، وقد أعلنت استقلالها، تسير بخطوات ثابتة على طريق إقامة دولة ديمقراطية تطبق اقتصاد السوق ونظام تعدد الأحزاب والقوانين التي تكفل حقوق الإنسان والحرية الشخصية. ورغم المصاعب الموضوعية التي تعترض فترة التحول، وآثار حرب السنوات الست التي فرضت علينا، فإننا قد قطعنا شوطا طويلا على هذا الطريق، وكلنا ثقة من أننا سنحقق الأهداف المنشودة.

وقد انضمت أذربيجان إلى برنامج "شركاء السلم" التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كما أنها ماضية بثبات في الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وذلك أساسا وفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

كما إننا نبذل كل ما في وسعنا من أجل التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي مع دول العالم من منطلق الشريك الكامل. كذلك، فإننا نعمل على تنمية التعاون الوثيق سواء مع جيراننا أو مع سائر دول العالم.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك توقيع عقد، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مع عدد من كبرى الشركات العالمية للاستغلال المشترك لمكامن النفط في القطاع الأذربيجاني من بحر قزوين. وأود أن أنوه بصفة خاصة إلى أن عددا من المشاركين في هذا المشروع الاستثماري الكبير قد ساهمت بهم دول أعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتركيا، والنرويج. وأمل أن يساعد هذا الاتفاق على التقريب بين البلدان والشعوب المشاركة في هذا المشروع الاستثماري وكذلك على توطيد دعائم الاستقرار والتعاون في أوروبا.

والمشاركون في المؤتمر يعلمون أن جمهوريتنا قد تعرضت منذ ست سنوات لعدوان استهدف الاستيلاء على جزء منها، ألا وهو ناغورني كاراباخ. فقد شنت جمهورية أرمينيا والانفصاليون الأرمن في ناغورني كاراباخ حربا شعواء على دولتنا، مهددين سلامة أراضيها. وبعد الاستيلاء على مدينة شوشي ومنطقة لاتشين بأذربيجان، فإن ما يحدث في جوهر الأمر هو ضم ناغورني كاراباخ. ذلك أن العشرات من المستوطنات البشرية في ناغورني كاراباخ، والتي كانت مأهولة بما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ أذربيجاني قد دمرت وحرقت. وقامت الوحدات العسكرية الأرمينية، مستخدمة ناغورني كاراباخ رأس جسر، باحتلال ست مناطق أذربيجانية أخرى، هي كلبادجار، وأغدام، وفيزولي، وجبرائيل، وزانغيلان، وكوباتلين، وهي مناطق تقع خارج حدود ناغورني كاراباخ، وتبلغ مساحتها أربعة أضعاف مساحة هذه المنطقة.

وأسفر ذلك العدوان عن احتلال ما يزيد على ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، ووفاة ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من أبناء بلدي، وإصابة أو تشويه حوالي ٨٠٠ ٠٠٠، وأسر ٦ ٠٠٠، وطرد ما يربو على مليون أذربيجاني - أي حوالي ١٥ في المائة من سكان الجمهورية - من مسقط رأسهم، حيث يعيشون حاليا في مخيمات لا يجدون فيها ما يلي احتياجاتهم الأساسية. وفي الأراضي الأذربيجانية المحتلة، دمرت ٧٠٠ مدينة وقرية، وتعرضت جميع المنازل والمدارس والمستشفيات للحرق والسلب والنهب، كما دمرت آثار ومعالم الحضارة القديمة.

واستقبل الشعب الأذربيجاني بتفاؤل كبير قرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بإنشاء مجموعة مينسك، في ربيع عام ١٩٩٢، لتسوية النزاع. وكانت المجموعة تتألف من طرفي النزاع - أرمينيا وأذربيجان - وكذلك من تسعة من بلدان العالم ذات النفوذ. ونحن ممتنون غاية الامتنان للجهود التي بذلتها هذه المجموعة التي انجزت أعمالا هامة خلال الفترة الماضية.

وأود أن أنوه هنا بجهود الوساطة التي بذلها الاتحاد الروسي. وقد أسفرت هذه الجهود، التي حظيت بدعم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، عن وقف إطلاق النار وحقن الدماء منذ سبعة أشهر. بيد أن وقف إطلاق النار لا يعد سلما. فبغير إبرام اتفاق سياسي يراعي مصالح الطرفين والمعايير القانونية الدولية، لن يتسنى تحقيق سلم دائم أو عادل. ومن منطلق وقف إطلاق النار، نسعى جاهدين إلى اسباغ الموافقة على تلك الوثيقة واعتمادها.

وأود أن أؤكد أن جمهورية أذربيجان قد اتخذت في هذه العملية موقفاً بناءً ومحباً للسلم تماماً. ورغم آثار العدوان الجسيمة، فإننا نمد يد السلم إلى الجانب الأرميني على أساس العدل والإنسانية ومبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونحن مستعدون لمنح سكان ناغورني كاراباخ ضمانات أمنية، ونوافق على وزع قوات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لحفظ السلم في منطقة النزاع. كما إننا مستعدون لمناقشة مركز ناغورني كاراباخ في إطار الدولة الأذربيجانية، كيما تتمكن الأقلية الأرمينية من ممارسة حقوقها ويكفل حسن تشغيل خطوط مواصلات النقل بين منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية وجمهورية أرمينيا. بيد أن علينا أن نتمسك ببعض المعايير والمبادئ المتعلقة بحرمة الحدود وسلامة بلدنا الإقليمية وانسحاب الوحدات الأرمينية المسلحة من جميع الأراضي المحتلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وفي الوقت الحاضر، فإن العقبة التي تحول دون التوصل إلى اتفاق سياسي تتمثل في امتناع المعتدي عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن والموافقة على سحب وحداته المسلحة من جميع الأراضي الأذربيجانية.

ويتوقف الأمر، إلى حد بعيد، على التوفيق بين وجهات النظر المتباينة لدى أعضاء مجموعة مينسك، وعلى توحيد جهودهم لتأمين السلم والاستقرار بين أذربيجان وأرمينيا.

ونحن نرحب بما يبذله رئيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالنيابة من جهود لإنشاء قوة لحفظ السلم لتسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني. وأشكر جميع البلدان التي لبثت نداء الرئيس، وأحث الجميع على التعاون معه في مهمته النبيلة.

إن اجتماع بودابست يعتبر فرصة فريدة لإحراز تقدم حاسم لتسوية النزاع. وأناشد رؤساء الدول المشاركة في المؤتمر أن تقوم بدور فعلي في هذا الشأن للمساعدة على إخماد نيران هذه الحرب المشتعلة منذ ست سنوات والتي جلبت الألم والمعاناة لشعبي ولملايين الناس. وهو ما سيعطي ثقلاً حقيقياً للمبادئ الأساسية للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي وقعنا كلنا عليها رسمياً.
